المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

21 يناير 2025

وقف إطلاق النار بغزه يعزز أسواق المال

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. أحمد بيومي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
أسماء رفعت
بسنت جمال
آية حمدي
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه
دعاء عبد المنعم

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

26 معلومة مصورة

27 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

27 اكتشاف نفرتاري: مستقبل الغاز المصري

38 الشركات الناشئة بين مصر والسعودية: تنافسية واستثمار مستدام

تقديم

في هذا العدد، نستعرض أبرز الأحداث والقضايا الاقتصادية التي شكلت محور الاهتمام خلال الأسبوع. نسلط الضوء على تطورات محلية وإقليمية وعالمية، حيث نشهد تحولات مهمة تشمل استثمارات كبرى، شراكات استراتيجية، وتوجهات جديدة في مجالات مختلفة.

من أبرز القضايا لهذا الأسبوع، مناقشة إطار تنظيمي جديد للتمويل الجماعي العقاري، وتأثير أخبار وقف إطلاق النار في غزة على المؤشرات الأمريكية. في مصر، برزت استثمارات كبيرة في قطاعي السيارات والسياحة، بجانب شراكة مع إيطاليا لتطوير خطوط السكك الحديدية، واستثمارات تركية جديدة في صناعة النسيج.

إقليميًا، وافقت السعودية على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات مع مصر، وسجلت قطر زيادة ملحوظة في تجارتها مع الخليج بنسبة 64%. أما عالميًا، نشهد نموًا اقتصاديًا بنسبة 5% في الصين رغم التحديات الهيكلية، وتحديات جديدة لصناديق التحوط في العملات الرقمية.

كما نشارككم معلومة مصورة حول حصة القطاع الخاص من الائتمان، التي لا تزال دون 23%. وفي قسم المقالات التحليلية، نناقش مستقبل الغاز المصري من خلال اكتشاف «نفرتاري»، ونتطرق إلى تنافسية واستدامة الاستثمار في الشركات الناشئة بين مصر والسعودية.

تابعونا لاستكشاف تفاصيل هذه القضايا وأكثر!

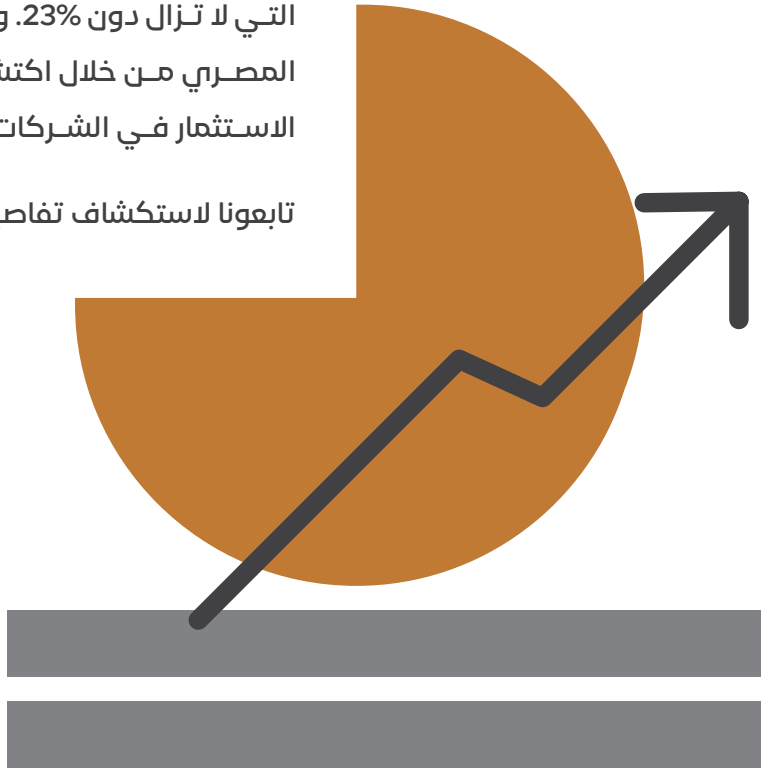

.. أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

الرقابة المالية تطلق إطارًا تنظيميًا للتمويل الجماعي العقاري

تعمل الهيئة العامة للرقابة المالية على وضع أول إطار تنظيمي لنشاط التمويل الجماعي في القطاع العقاري بمصر، في خطوة تهدف لتنظيم الاستثمار الجزئي بالعقارات. وقد أجرت الهيئة عدة جلسات مع شركات التطوير العقاري والجهات الاستثمارية للتعريف بطبيعة النشاط وضمان توافقه مع الممارسات الدولية.

الإطار الجديد سيشمل تنظيم جميع جوانب الاستثمار الجزئي، سواء في العقارات السكنية أو التجارية أو الخدمية، مع وضع ضوابط واضحة تحكم الأطراف المعنية مثل مالكي الأصول، المروجين، والمكتتبين. كما تسعى الهيئة إلى تمكين الشركات العقارية من التحول إلى صناديق استثمار عقاري، مع دراسة إمكانية تطبيق هذا النموذج على قطاعات اقتصادية أخرى مستقبلاً.

«دوري المقاتلين المحترفين» يخطط لإقامة فعالية في مصر

خطط للتوسع الإقليمي بحلول 2026

تسعى شركة «دوري المقاتلين المحترفين»، المدعومة من صندوق الاستثمارات العامة السعودي، لتنظيم أول فعالية لها في مصر في إطار خططها للتوسع إقليميا. وعلى الرغم من أن الشركة لم تبدأ محادثات رسمية مع الحكومة المصرية، إلا أن رئيس مجلس الإدارة، دون ديفيس، يتوقع إقامة الفعالية بحلول عام 2026.

وجهات أخرى ضمن الخطة

تتطلع الشركة أيضا إلى إقامة فعاليات في دبي وقطر، وتعمل حاليًا على إجراء محادثات بهذا الشأن، مما يعزز حضورها في منطقة الشرق الأوسط.

تحديات هائلة أمام إعادة إعمار غزة

تكلفة ضخمة وجهود ممتدة

قد تصل تكلفة إعادة إعمار قطاع غزة إلى أكثر من 80 مليار دولار، وفقًا للخبير الاقتصادي دانيال إيجل من مؤسسة راند. الأضرار تشمل أكثر من 70% من المنازل والمدارس والمستشفيات والشركات، مع تراكم أكثر من 42 مليون طن من الحطام. هذه المهمة ستتطلب سنوات وآلاف العمال وما يصل إلى 700 مليون دولار فقط لإزالة الركام، مع تحديات إنسانية واجتماعية عميقة لإعادة بناء حياة السكان، خاصة الأطفال.

دعم مالي غير ملموس حتى الآن

رغم تعهدات العديد من الدول، مثل دول الخليج والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان، بتقديم الدعم المالي، لا يزال التنفيذ غائبًا. كما تثير المخاوف حول استقرار الأوضاع السياسية تساؤلات لدى بعض المانحين الرئيسيين بشأن جدوى الاستثمار في إعادة الإعمار وسط سلام غير مستقر.

تأثير إيجابي على الأسواق العالمية

ارتفاع المؤشرات الأمريكية بفضل أخبار وقف إطلاق النار

اختتمت الأسواق الأمريكية تداولات يوم الأربعاء على ارتفاع ملحوظ. سجل مؤشر ستاندرد أند بورز 500 زيادة بنسبة 1.83%، بينما ارتفع مؤشر داو جونز بنسبة 1.65%، وقفز مؤشر ناسداك بنسبة 2.45%. جاءت هذه المكاسب مدفوعة باتفاق وقف إطلاق النار، وتحسن بيانات التضخم، ونتائج قوية للبنوك.

تحسن في أسواق السندات الإقليمية

سجلت السندات الحكومية في مصر والأردن أداءً إيجابيًا عقب اتفاق وقف إطلاق النار، مدفوعة بانخفاض المخاطر الجيوسياسية في المنطقة، وفقًا لوكالة رويترز.

استثمارات كبرى في قطاع السيارات والسياحة بمصر

العرجاني جروب تضاعف استثماراتها

أعلنت مجموعة العرجاني عن خطط لاستثمار مليار دولار في قطاعي السيارات والسياحة خلال السنوات الخمس المقبلة. وتشمل الخطط إضافة 20 ألف غرفة فندقية جديدة، مما سيرفع إجمالي طاقة المجموعة إلى 24 ألف غرفة. يأتي ذلك في إطار دعم القطاع السياحي المحلي وتعزيز مكانة مصر كوجهة سياحية رائدة.

تطورات تصنيع السيارات محليًا

افتتحت شركة أوتو موبيليتي مصنعًا جديدًا لتجميع سيارات جيلي في مصر باستثمارات تبلغ 100 مليون دولار. المصنع يستهدف إنتاج 10 آلاف سيارة سنويًا مع التركيز على التصدير للأسواق الإقليمية. هذه الخطوة تؤكد ثقة المستثمرين الأجانب في المناخ الاستثماري المصري وتدعم جهود توطين صناعة السيارات.

شراكة مصرية إيطالية لتطوير خطوط السكك الحديدية

إنشاء شركة «سالشيف تراك»

وقعت الهيئة القومية لسكك حديد مصر اتفاقية شراكة مع شركة سالشيف جروب الإيطالية لتأسيس شركة جديدة باسم «سالشيف تراك». ستتخصص الشركة في إنشاء وتجديد وصيانة خطوط السكك الحديدية لمدة 25 عامًا، بمشاركة شركة «تي إل سي» المحلية بحصة 10%.

أهداف المشروع

- تجديد الخطوط الحالية: بدء تجديد 300 كيلومتر من السكك الحديدية و200 مفتاح تبديل سنويًا كحد أدنى، مع استهداف 2500 كيلومتر من الخطوط و1750 مفتاح تبديل بنهاية الشراكة.
- إنشاء خطوط جديدة: دعم توسعة شبكة السكك الحديدية في مصر والمنطقة.
- نقل التكنولوجيا: توفير أحدث المعدات والقطارات المتخصصة في تجديد السكك الحديدية.

رؤية وزارة النقل

تعمل وزارة النقل على تطوير الشركات التابعة لها مثل «إيرتراك» و«إيجفراي» بالشراكة مع القطاع الخاص، بهدف تعزيز البنية التحتية للنقل وتوسيع نطاق أعمال السكك الحديدية محليًا وإقليميًا.

استثمارات تركية جديدة تعزز صناعة النسيج في مصر

شركة كاتيا أند بوني تبدأ عمليات تصنيع الجوارب في مصر

أعلنت شركة كاتيا أند بوني التركية، التابعة لشركة بوني سوكس والموردة لعلامات تجارية عالمية مثل «إتش أند إم» و«كارفور»، عن خطتها لتصنيع الجوارب في مصر باستثمارات تبلغ 50 مليون دولار. وتأتي هذه الخطوة في إطار تعهد الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتسهيل دخول الشركة إلى السوق المصرية، مما يدعم توسع الاستثمار التركي في قطاع الملابس محليًا.

تزايد الاستثمارات التركية في قطاع النسيج

شهدت مصر زيادة ملحوظة في الاستثمارات التركية بقطاع النسيج مؤخرًا، حيث أُعلن عن مشروعات كبيرة مثل مصنع «دينم ريز» في القنطرة غرب باستثمار 8.8 مليون دولار، ومصنع

«شيريكجي أوغلو للجينز» في بورسعيد بتكلفة 700 مليون دولار، إضافة إلى مصنع «إيروغلو للملابس الجاهزة» في القنطرة غرب باستثمار 51 مليون دولار. هذه المشاريع تؤكد التزام الشركات التركية بتوسيع وجودها في السوق المصرية.

دعم العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا

تأتي هذه التطورات في إطار خطة لتعزيز العلاقات التجارية بين مصر وتركيا، والتي تم الاتفاق عليها خلال زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى تركيا في سبتمبر الماضي. تستهدف الخطة رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 5 مليارات دولار حاليًا إلى 15 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، مما يعكس تعاونًا اقتصاديًا متناميًا بين البلدين.

تأثير الاقتصاد العالمي على الاستثمارات التركية

تشجع البيئة الاقتصادية العالمية الحالية الشركات التركية على نقل استثماراتها للخارج، نظرًا للتضخم المرتفع وضعف الليرة التركية. في هذا السياق، أصبحت مصر وجهة جاذبة لهذه الاستثمارات، بفضل موقعها الاستراتيجي ومزاياها الاقتصادية، مما يفتح آفاقًا جديدة للنمو في قطاع النسيج.

سيكونس فينتشرز تدعم التكنولوجيا العميقة في أفريقيا ومصر

تستعد شركة رأس المال المخاطر المحلية «سيكونس فينتشرز» لإطلاق صندوق استثماري جديد بقيمة 50 مليون دولار تحت اسم «أفريكا ديب تك»، والمقرر أن يبدأ عملياته في عام 2026. يهدف الصندوق إلى دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا العميقة بجميع أنحاء القارة الأفريقية، مع التركيز على الابتكارات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي والروبوتات والطاقة المتجددة.

وفي الوقت نفسه، تواصل الشركة العمل على صندوقها المحلي «إيجيبت ديب تك» الذي انطلق في عام 2021، وتخطط لإتمام الإغلاق الأول له بقيمة 500 مليون جنيه بنهاية الربع الأول من عام 2025. الصندوق حظي بدعم بنوك ومؤسسات مالية محلية بالإضافة إلى شركات من القطاع الخاص، ويهدف إلى تمويل نحو 20 صفقة استثمارية خلال العامين المقبلين. تركّز هذه الاستثمارات على الشركات الناشئة في مجالات مثل الصحة والتعليم والزراعة والخدمات اللوجستية والمناخ، مع إعطاء أولوية للشركات العاملة في المراحل المبكرة والجولات التأسيسية.

إلى جانب أنشطتها الاستثمارية، تعمل سيكونس على تعزيز التحول الرقمي في المنطقة، حيث أطلقت في نوفمبر الماضي شركة «آي فولوشن» بالتعاون مع شركة «لوجيك للاستشارات». تهدف هذه الشركة إلى مساعدة المؤسسات في تبني استراتيجيات تحول رقمي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يعزز مكانة سيكونس كشريك رئيسي في تطوير بيئة التكنولوجيا العميقة في مصر وأفريقيا.

استثمار جديد من شركة رصيدي في كاشات وفاروس

أعلنت شركة رصيدي الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عن خطط لضخ استثمار بقيمة سبعة أرقام بالدولار في شركتي كاشات وفاروس للتمويل متناهي الصغر، وذلك بهدف زيادة حجم المحفظة الاستثمارية إلى 500 مليون جنيه خلال العام الجاري. يأتي ذلك بعد استحواذ رصيدي على الشركتين في صفقة تهدف إلى تقديم قروض فورية متناهية الصغر. كما تتفاوض الشركة للحصول على تسهيلات ائتمانية تصل إلى 3 مليارات جنيه خلال السنوات الثلاث المقبلة.

أباتشي توسع أنشطتها في الصحراء الغربية

وقعت شركة أباتشي الأمريكية اتفاقيات جديدة للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في أربع مناطق إضافية بالصحراء الغربية، بمساحة إجمالية تتجاوز 6.3 ألف متر مربع. تأتي هذه الاتفاقيات ضمن جهود الشركة لتعزيز استثماراتها في مصر، حيث وقعت أيضًا اتفاقًا مع وزارة البترول لتحسين أسعار الغاز المنتج.

مدينة مصر تعزز البنية التحتية في تاج سيتي

أبرمت شركة مدينة مصر للتطوير العقاري اتفاقية بقيمة 263 مليون جنيه مع شركة «جي تي سي آي» لإنشاءات الطاقة والبنية التحتية. تشمل الاتفاقية أعمال توسعة لخزانات المياه والري بمشروع «تاج سيتي» بالقاهرة الجديدة، بالإضافة إلى إنشاء مساحات خضراء، على أن يتم الانتهاء من المشروع هذا العام.

بنك أيه بي سي يدعم توسعات إيروغلو في مصر

قدم بنك المؤسسة العربية المصرفية قرضًا طويل الأجل بقيمة 18 مليون دولار لشركة إيروغلو جارمنت التركية، لدعم إنشاء مصنع جديد في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بتكلفة 40 مليون دولار. المشروع جزء من خطة الشركة التركية لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتصنيع وتصدير الملابس، مع توفير 3000 فرصة عمل جديدة.

جولدمان ساكس يبحث فرص الاستثمار في مصر

التقى وزير الاستثمار المصري مع وفد من بنك جولدمان ساكس لبحث الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق المحلية. أشار الوفد إلى أن السوق المصرية توفر فرصًا استثنائية بفضل بنيتها التحتية المتطورة وموقعها الاستراتيجي. وتم الاتفاق على وضع إطار عمل لتحديد خطط التعاون وتنفيذها خلال الفترة المقبلة.

مجلس النواب يقر قوانين جديدة واتفاقية منحة لدعم الاقتصاد والمجتمع

قانون الضمان الاجتماعي والدعم النقدي

وافق مجلس النواب بشكل نهائي على مشروع قانون الضمان الاجتماعي والدعم النقدي، الذي يضمن حق المواطنين تحت خط الفقر وغير المشمولين بالتأمين الاجتماعي في الحصول على دعم نقدي. يتضمن القانون إنشاء صندوق «تكافل وكرامة» لتمويل برامج الحماية الاجتماعية والدعم النقدي، على أن يُمول من الموازنة العامة للدولة والمساهمات الخاصة والمنح والقروض الخارجية.

تمديد إيقاف ضريبة الأطيان الزراعية

أقر المجلس تمديد إيقاف العمل بضريبة الأطيان الزراعية لمدة عام اعتبارًا من 31 يوليو 2024. يهدف القرار إلى تخفيف الأعباء المالية عن المزارعين وتحفيز إنتاج المحاصيل الاستراتيجية.

ضمانات لمصر للألومنيوم

وافق النواب على مشروع قانون يمنح وزير المالية صلاحية ضمان شركة مصر للألومنيوم لتنفيذ التزاماتها وفقًا لاتفاقية شراء الطاقة مع شركة سكاتك النرويجية للطاقة المتجددة. الخطوة تهدف لدعم مشاريع الطاقة المتجددة وتعزيز الإنتاج الصناعي.

اتفاقية منحة لدعم الصناعة الخضراء

أقر المجلس اتفاقية منحة بقيمة 135 مليون يورو مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي، لتمويل مشروع الصناعة الخضراء المستدامة التابع لوزارة البيئة. يهدف المشروع إلى تعزيز الاستدامة البيئية ودعم جهود مكافحة تغير المناخ في القطاع الصناعي.

تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية

وافق المجلس على 171 مادة من مشروع قانون الإجراءات الجنائية، من بينها مادة تتيح للأفراد المدرجين على قوائم المنع من السفر أو ترقب الوصول الطعن على قرارات المنع أمام محكمة الجنايات في غضون 15 يومًا من تاريخ الإخطار.

سيستأنف مجلس النواب جلساته العامة يوم الأحد، 26 يناير، لاستكمال مناقشة مشروعات القوانين والقضايا العالقة.

بنيان تستعد للإدراج في البورصة المصرية كواحد من أكبر الطروحات المرتقبة

اقتراب الطرح العام الأولي

تستعد شركة بنيان للتنمية والتجارة، التابعة لشركة كومباس، للحصول على موافقة البورصة المصرية على قيد أسهمها بشكل مؤقت. يأتي ذلك تمهيدًا لإطلاق طرح عام أولي خلال الربع الأول من 2025، وفقًا لما ذكرته مصادر لجريدة المال. تخطط الشركة لإدراج 1.65 مليار سهم بقيمة اسمية قدرها جنيه واحد للسهم، مع توقع جمع ما بين 120-150 مليون دولار (ما يعادل 6-8 مليارات جنيه)، مما يجعل الطرح واحدًا من الأكبر في تاريخ البورصة المصرية.

بدأت بنيان الترويج لطرحها منذ سبتمبر الماضي، حيث نظمت جولات ترويجية شملت دول الخليج مثل الإمارات والسعودية، ما يعكس اهتمامها بجذب مستثمرين إقليميين. كما كانت الشركة قد أعلنت لأول مرة عن نيتها طرح حصة بقيمة 120 مليون دولار في يوليو 2024، لكن خطط الطرح تأجلت إلى 2025.

تمتلك بنيان محفظة عقارية متميزة تشمل مشاريع رئيسية مثل مشروع جولدن جيت في التجمع الخامس بالتعاون مع شركة ريدكون العقارية، مركز تجاري في الشيخ زايد، ستة مبان مكتبية في منطقة الأعمال المركزية بالقاهرة الجديدة، تطوير مشروع «ذا ووك أوف كايرو» في الشيخ زايد.

يعطي هذا الطرح المرتقب دفعة لسوق الطروحات العامة المحلية في 2025، خاصة بعد أداء متواضع في 2024، الذي شهد طرح شركتين فقط، وهما شركة «أكت فايننشال» التي سجلت تغطية تجاوزت 26 مرة، وطرح المصرف المتحد ضمن برنامج الطروحات الحكومية، إدراج بنيان يعكس تفاؤلًا متجددًا بانتعاش البورصة المصرية وجذب الاستثمارات في القطاع العقاري، الذي يظل أحد أبرز القطاعات الاقتصادية في مصر.

الإفراج عن 30 ألف سيارة عالقة في الموانئ المصرية: انفراجة طال انتظارها

بدأت مصلحة الجمارك المصرية إجراءات الإفراج عن نحو 30 ألف سيارة عالقة في موانئ البلاد، وذلك بعد مخالفتها لضوابط الاستيراد الشخصي أو استيراد السيارات المخصصة لذوي الهمم. هذا القرار يمثل خطوة هامة لحل أزمة السيارات المتكدسة بالموانئ والتي طال انتظارها من قبل المستوردين.

وفقًا للقرار الجديد، يتعين على أصحاب السيارات استيفاء شروط محددة للإفراج الجمركي. من بين هذه الشروط أن يكون تاريخ شحن السيارة قبل 27 ديسمبر 2024، مع تقديم مستندات تؤكد تحويل قيمة السيارة عبر مدفوعات سويفت من أحد البنوك الخارجية قبل 25 يونيو 2024. كما يُطلب سداد الغرامة المقررة وفقًا لأحكام قانون الجمارك، والتي لن تتجاوز 10 آلاف جنيه، مما يجعلها بديلاً أقل تكلفة مقارنة بإعادة تصدير السيارة.

يصف رئيس رابطة تجار السيارات، أسامة أبو المجد، القرار بأنه «انفراجة في أزمة السيارات المكدسة بالموانئ»، مشيرًا إلى أن الغرامة المنخفضة تمثل حلاً عمليًا لأصحاب السيارات الذين واجهوا صعوبات بسبب تعطل الإفراج الجمركي.

من المتوقع أن يسهم الإفراج عن هذه السيارات في تحسين حالة سوق السيارات المحلي، حيث سيوفر دفعة للعرض في ظل ارتفاع الأسعار والطلب المتزايد. كما يعكس القرار جهود الحكومة في تسهيل العمليات الجمركية ومعالجة التحديات المرتبطة بالاستيراد، ما يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين والمستوردين بالسوق المصري.

مصنع «جيلي» الجديد في مصر: انطلاقة جديدة للصناعة المحلية والتصدير

تتجه الأنظار نحو مصنع سيارات «جيلي» الجديد في مصر، والذي تستعد شركة «جيلي» الصينية العملاقة وشريكتها المحلية «أوتو موبيليتي» لافتتاحه خلال ساعات، بحسب تصريحات رئيس الوزراء مصطفى مدبولي. المصنع يمثل خطوة مهمة نحو توطين صناعة السيارات في مصر وتوسيع حضورها في الأسواق الإقليمية والدولية.

«أوتو موبيليتي» هي ثمرة تعاون بين مجموعة الغانم الكويتية، ومجموعة محمد يوسف ناغي السعودية، ومجموعة العرجاني المصرية. يأتي هذا المشروع في إطار شراكة استراتيجية تهدف إلى تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية، حيث تستهدف الشركة تصدير 30 ألف سيارة في المرحلة الحالية إلى أسواق أفريقيا والشرق الأوسط، بالإضافة إلى تلبية الطلب المتزايد في السوق المحلي.

رغم عدم الكشف عن تفاصيل دقيقة حول حجم الاستثمارات في المصنع الجديد، أشارت تقارير سابقة إلى أن شركة «أوتو موبيليتي» خصصت نحو 100 مليون دولار لتوطين إنتاج سيارات «جيلي» في مصر. ويعكس هذا الاستثمار التزام الشركة بدعم قطاع السيارات المصري وتحويله إلى مركز إنتاج إقليمي.

في خطوة مستقبلية، كشف رئيس مجلس إدارة «أوتو موبيليتي» فهد علي الغانم عن دراسة إمكانية إنتاج السيارات الكهربائية، مما يبرز رؤية الشركة لتعزيز الابتكار ومواكبة التحول العالمي نحو المركبات الصديقة للبيئة.

أكد نائب رئيس مجموعة «جيلي القابضة» أن مصر ستكون محورًا رئيسيًا لتصدير السيارات إلى أسواق أفريقيا والشرق الأوسط والعالم. كما تعد «جيلي» واحدة من الشركات التي

أبدت اهتمامًا بالمشاركة في البرنامج المصري لتنمية صناعة السيارات، إلى جانب شركات كبرى مثل ستيلانتس وبروتون وبي واي دي، افتتاح مصنع «جيلي» الجديد يعكس توجه مصر نحو تعزيز التصنيع المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية، ما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتوطيد مكانة البلاد كمركز إقليمي لصناعة السيارات.

تغيرات في النظام المصري لشراء القمح: تحديات جديدة في سوق الحبوب

Bloomberg

نشرت وكالة بلومبرج تقريرًا حول التغيرات الأخيرة في النظام المصري لشراء القمح، مشيرة إلى أن قرار الحكومة بنقل مسؤولية استيراد السلع الاستراتيجية من الهيئة العامة للسلع التموينية إلى جهاز «مستقبل مصر للتنمية المستدامة» قد أثر بشكل كبير على شفافية السوق. أدى هذا التغيير إلى صعوبة معرفة التجار لكميات وأسعار ومنشأ الأقماح التي يحاول منافسوهم بيعها إلى مصر، ما يجعل السوق أقل وضوحًا.

قبل التعديل، كان التجار لديهم إمكانية الوصول إلى بيانات مفصلة حول المناقصات الضخمة للقمح في مصر، مما سهل عليهم فهم السوق بشكل أفضل. إلا أن المعلومات التي كانت تقدمها الهيئة العامة للسلع التموينية كانت تعد مرجعية مهمة للكثير من التجار في تحديد استراتيجية الشراء. الآن، وبعد استبدال الهيئة بجهاز «مستقبل مصر»، تقلصت هذه المعلومات بشكل كبير، مما أدى إلى حيرة في السوق وافتقار التجار للشفافية.

وقال مايك فيردين، مستشار سي أر إم أجري كومودیتز، إن البيانات التي كانت توفرها الهيئة العامة للسلع التموينية كانت تمثل نظرة ثاقبة لسوق التصدير وقدرة المناشئ المختلفة على المنافسة، واعتبر أنها كانت دليلًا إرشاديًا أساسيًا للمناقصات، سواء من خلال قائمة العروض أو تفاصيل البضائع التي تم شراؤها بالفعل. وأضاف فيردين أن فقدان هذه البيانات قد جعل السوق أقل شفافية، حيث أصبحت المعلومات حول المناقصات الأخرى أقل اكتمالًا وتواترًا، مما أثر سلبًا على قدرة التجار على اتخاذ قرارات مدروسة.

تـزداد التحديـات التـي تواجـه التجـار فـي السـوق المصـري مـع غيـاب المعلومـات التفصيليـة عـن المناقصـات وأصنـاف الأقمـاح، ممـا قـد يؤثـر علـى قـدرة مصـر علـى اتخـاذ قـرارات اسـتراتيجية بشـأن واردات الحبـوب فـي المسـتقبل.

إكسون موبيل تحقق كشفًا غازيًا جديدًا في البحر المتوسط

أعلنـت شـركة إكسـون موبيـل عـن تحقيـق كشـف غـازي جديـد فـي امتيـاز شـمال مراقيـا البحـري بالبحـر المتوسـط، بعـد بـدء أعمـال الحفـر فـي منتصـف ديسـمبر الماضـي، وفقًـا لتقريـر صـادر عـن موقـع «ميـس» المتخصـص فـي أخبـار الطاقـة. ورغـم أن حجـم الاحتياطيـات المكتشـفة لـم يُحـدد بعـد، تشـير التقديـرات الأوليـة لمـا قبـل الحفـر إلـى وجـود حوالـي 3.5 تريليـون قـدم مكعـب مـن الغـاز فـي الموقـع.

يمثـل هـذا الكشـف أول بئـر استكشـافية لشـركة إكسـون موبيـل فـي مصـر. كانـت الشـركة قـد اسـتثمرت 100 مليـون دولار فـي المرحلـة الأولـى مـن عمليـة الاستكشـاف، ممـا يعكـس التزامهـا بتوسـيع وجودهـا فـي منطقـة البحـر المتوسـط التـي تعـد مركـزًا اسـتراتيجيًا للطاقـة، تتشـارك إكسـون موبيـل فـي امتيـاز شـمال مراقيـا البحـري مـع قطـر للطاقـة، حيـث تمتلـك الشـركة الأمريكيـة حصـة تبلـغ 60%، بينمـا تمتلـك قطـر للطاقـة النسـبة المتبقيـة البالغـة 40%. هـذا التعـاون يعـزز الجهـود المشـتركة لتطويـر مـوارد الغـاز الطبيعـي فـي المنطقـة.

يمثـل هـذا الكشـف الغـازي خطـوة كبيـرة فـي تعزيـز مكانـة مصـر كمركـز إقليمـي للطاقـة، خاصـة فـي ظـل الاهتمـام المتزايـد بتطويـر احتياطيـات الغـاز فـي البحـر المتوسـط. كمـا يعكـس اسـتقطاب شـركات كبـرى مثـل إكسـون موبيـل وقطـر للطاقـة اهتمامًـا عالميًـا بالاسـتفادة مـن إمكانـات مصـر فـي قطـاع الطاقـة، مـع اسـتمرار أعمـال التقييـم، قـد يصبـح هـذا الكشـف ركيـزة جديـدة لدعـم سـوق الغـاز المصـري وتعزيـز الصـادرات، بمـا يسـاهم فـي تحقيـق أهـداف الطاقـة طويلـة الأجـل لمصـر.

إقليميًا

السعودية توافق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات مع مصر

وافق مجلس الشورى السعودي على مشروع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة مع مصر، والتي تم توقيعها في 15 أكتوبر 2024 أثناء زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى القاهرة. تهدف الاتفاقية لتعزيز التعاون الاقتصادي وضمان حماية الاستثمارات بين البلدين. يأتي ذلك ضمن إطار أوسع لتعميق العلاقات السعودية-المصرية، حيث نتج عن التعاون بين القطاع الخاص في البلدين اتفاقيات استثمارية بقيمة 15 مليار دولار.

هل يمكن لدول الخليج أن تصبح قوى عظمى في التكنولوجيا؟

The Economist

نشرت منصة الايكونوميست تقريرا أشارو فيه إلى أنه مع سعي دول الخليج الغنية للابتعاد عن الاعتماد على الوقود الأحفوري، تسعى الإمارات للريادة العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي (AI)، بينما تهدف السعودية إلى أن تصبح مركزًا للشركات الناشئة في مجالات متقدمة مثل الروبوتات. ورغم الطموحات الكبيرة، فإن هذه الجهود تواجه تحديات تتعلق بالواقع الجيوسياسي.

تتطلع دول الخليج إلى بناء اقتصادات تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة لتعزيز التنوع الاقتصادي والاستعداد لعالم ما بعد النفط. ومع ذلك، تبقى قدرة هذه الدول على تحقيق طموحاتها مرهونة بالاستثمارات الصحيحة، والابتكار، والتغلب على التحديات السياسية والاقتصادية التي قد تعيق خططها المستقبلية.

الإمارات تتصدر مستوردي لحوم البط البرازيلية بين الدول العربية

وفقًا لتقرير صادر عن رابطة الدواجن البرازيلية (ABPA)، تستحوذ الدول العربية على أربعة من بين أكبر خمسة مستوردين للحوم البط البرازيلية، مع تصدر الإمارات القائمة. في عام 2024، ارتفعت صادرات لحوم البط بنسبة 1.3% لتصل إلى 3,551 طنًا، بينما انخفضت العائدات بنسبة 12.7% لتسجل 11.9 مليون دولار، الإمارات العربية المتحدة كانت المستورد الأكبر، حيث استحوذت على ما يقرب من نصف صادرات لحوم البط البرازيلية بإجمالي 1,524 طنًا، مسجلة زيادة قدرها 66% مقارنة بعام 2023، حلت السعودية في المرتبة الثانية باستيراد 893 طنًا، رغم انخفاضها بنسبة 9% عن العام السابق. أما قطر، فجاءت في المركز الثالث بإجمالي 257 طنًا، مسجلة انخفاضًا بنسبة 39%.، تضمنت القائمة أيضًا تشيلي التي زادت وارداتها بنسبة 94% لتصل إلى 195 طنًا، والكويت التي ارتفعت وارداتها بنسبة 18% لتصل إلى 179 طنًا، رئيس ABPA، ريكاردو سانتين، أشار إلى «توقعات جيدة» بشأن صادرات لحوم البط والديك الرومي في العام الجاري، مع تركيز خاص على الأسواق الأوروبية والشرق أوسطية. هذا يعكس أهمية المنطقة العربية كشريك تجاري استراتيجي للبرازيل في قطاع الزراعة.

قطر تسجل ارتفاعًا في حجم تجارتها مع دول الخليج بنسبة 64%

شهدت قطر زيادة ملحوظة في حجم تجارتها مع دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 63.75% في عام 2024، وفقًا لبيانات المجلس الوطني للتخطيط (NPC). بلغ حجم التجارة الثنائية بين قطر ودول الخليج الخمس 35.13 مليار ريال قطري خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام، مقارنة بـ21.46 مليار ريال في الفترة نفسها من عام 2023.

تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة شركاء قطر التجاريين في دول الخليج، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 18.9 مليار ريال قطري. بلغت قيمة صادرات قطر إلى الإمارات 14.86 مليار ريال، تضمنت بشكل رئيسي الغازات البترولية والهيدروكربونات، بينما وصلت قيمة الواردات من الإمارات إلى 4.03 مليار ريال، شملت النحاس والذهب بشكل أساسي، مع الكويت: بلغ حجم التجارة الثنائية 7.36 مليار ريال، حيث شكلت الغازات البترولية أكبر الصادرات

القطرية بقيمة 4.6 مليار ريال، مع عُمان: سجلت التجارة 4.8 مليار ريال، مع واردات رئيسية شملت النفط الخام، السعودية: بلغت التجارة الثنائية 3.3 مليار ريال، تضمنت صادرات قطرية من السيارات ومنتجات النفط، البحرين: بلغ حجم التجارة 744 مليون ريال، مع واردات قطرية بارزة من خام الحديد، تعكس هذه البيانات قوة العلاقات التجارية بين قطر ودول الخليج، وسط توقعات باستمرار النمو في عام 2025، خاصة مع التركيز على تنويع الصادرات وتعزيز الروابط الاقتصادية في المنطقة.

المملكة المتحدة تعزز شراكتها مع السعودية في المعادن الحيوية

أعلنت المملكة المتحدة توقيع اتفاقية شراكة جديدة مع السعودية لتأمين سلاسل توريد المعادن الحيوية، وذلك خلال زيارة وزيرة الصناعة البريطانية سارة جونز إلى منتدى المعادن المستقبلية في الرياض. تقود الوزيرة وفدًا يضم 16 شركة بريطانية متخصصة في المعادن الحيوية، مثل «كورنيش ليثيوم» و«بيوولف ماينينج»، للمشاركة في المنتدى وإبراز خبراتهم في الجناح البريطاني.

المعادن الحيوية مثل الليثيوم والكوبالت والمنجنيز تُعد أساسية لصناعة الهواتف الذكية، الحواسيب، والتقنيات الحديثة. كما تلعب دورًا محوريًا في تطوير الذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة، وهما عنصران أساسيان للنمو الاقتصادي المستقبلي في المملكة المتحدة. وأكدت الوزيرة جونز أن «هذه المعادن أصبحت حيوية لاقتصادنا مع تسارعنا نحو الذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة».

تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون بين بريطانيا والسعودية لتطوير سلاسل توريد مستدامة للمعادن الحيوية، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات السعودية إلى المملكة المتحدة. تأتي هذه الشراكة في إطار استراتيجية الحكومة البريطانية للمعادن الحيوية، التي تُعد جزءًا من خطتها الصناعية لتعزيز النمو في قطاعات مثل التصنيع المتقدم والطاقة النظيفة.

خلال زيارتها، ستعقد الوزيرة جونز اجتماعات ثنائية مع وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي بندر الخريف، وتشارك في جولة وزارية مع قادة القطاع. كما تأتي هذه الزيارة في وقت تستعد فيه المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي للتوصل إلى اتفاقية تجارة حرة، يُتوقع أن تضيف 8.6 مليار جنيه إسترليني سنويًا للتجارة بين الطرفين، والتي تبلغ قيمتها الحالية 57 مليار جنيه إسترليني، تلك الاتفاقية الاتفاقية تعكس التزام البلدين بتعزيز التعاون الاقتصادي وضمان استدامة الموارد الأساسية للتكنولوجيا والصناعة، مما يسهم في دعم اقتصادات المستقبل.

ماليزيا والإمارات تحققان إنجازًا في توقيع أسرع اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة

أعلن وزير الاستثمار والتجارة والصناعة الماليزي، تنكو داتوك سيري زافرول عبد العزيز، عن توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين ماليزيا والإمارات العربية المتحدة (CEPA) كأسرع اتفاقية تجارة حرة يتم التوصل إليها في تاريخ ماليزيا، حيث استغرقت 11 شهرًا فقط. وأكد الوزير أن الاتفاقية تعكس التزام الطرفين بتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك.

توقع زافرول أن تسهم الاتفاقية في زيادة حجم التجارة الثنائية بين البلدين بنسبة 60% خلال خمس سنوات، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام. كما أشار إلى أن CEPA هي أول اتفاقية تجارة حرة بين ماليزيا ودولة عضو في مجلس التعاون الخليجي، مما يمثل خطوة محورية في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين ماليزيا والإمارات.

أكد الوزير أن هذه الاتفاقية ليست سوى بداية لجهود ماليزيا في توسيع نطاق تعاونها مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، بما في ذلك البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية. وأشار إلى أن ماليزيا ستسعى للتفاوض على اتفاقيات تجارة حرة مع دول المجلس لتعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق الازدهار المشترك.

الاتفاقية تعكس رؤية البلدين لتعميق التعاون الاقتصادي، ما يعزز مكانتهما في الأسواق العالمية ويؤكد التزامهما بتحقيق نمو اقتصادي مستدام قائم على الشراكات الدولية.

دوليا

صناديق التحوط في العملات الرقمية تعاني لمواكبة صعود البتكوين

رغم الأداء القوي لسوق العملات الرقمية في عام 2024، والذي شهد ارتفاع قيمة البتكوين بنسبة 120% متجاوزة مستوى 100 ألف دولار، إلا أن صناديق التحوط المتخصصة في العملات المشفرة لم تحقق أداءً مماثلاً. سجلت هذه الصناديق مكاسب بنسبة 40% فقط، وفقًا لبيانات مؤشر فيجن تراك المركب التي نقلتها بلومبرج.

التحديات التي واجهت صناديق التحوط

عانت صناديق التحوط من تقلبات كبيرة خلال العام، حيث تراجعت أرباحها بنسبة 20-30% خلال فصلي الربيع والصيف، قبل أن تستعيد قوتها في الربع الأخير من العام. هذا الانتعاش جاء مدفوعًا بتحسن المعنويات العامة في السوق، بالإضافة إلى انتخاب دونالد ترامب، الذي يُعرف بدعمه للعملات الرقمية، مما عزز ارتفاع البتكوين إلى مستويات قياسية جديدة.

واجهت الصناديق تحديات من صناديق الاستثمار المتداولة منخفضة الرسوم، التي قدمت للمستثمرين بدائل أقل تكلفة من حيث الرسوم مقارنة بصناديق التحوط. كما هيمنت عملات البتكوين والميمكوين على السوق، مما ترك مساحة ضيقة للعملات الرقمية البديلة للتألق.

الاستراتيجيات الفعالة والصناديق المتميزة

كانت الاستراتيجيات الاتجاهية والكمية من بين الأفضل أداءً خلال العام، حيث ارتفع مؤشر «فيجن تراك كوانت الاتجاهي» بنسبة 53.7%. كما حققت صناديق مثل «جالكسي ليكويد» و«بروتشين ماستر» عوائد بنسبة 76.6% و70% على التوالي، مع تركيزها على الرموز المميزة للعملات الكبرى مثل البتكوين. من جهة أخرى، تفوقت صناديق البحوث الأساسية مثل «ريفلكسيف كابيتال» التي سجلت صافي عوائد بنسبة 106% من خلال البحث والتحليل العميق للرموز المميزة وتقنيات البلوكتشين.

التحديات المستقبلية

رغم المكاسب، أظهرت صناديق التحوط صعوبة في مواكبة أداء البتكوين بسبب حساسية استراتيجياتها لإدارة المخاطر، حيث تعتمد على تخفيض الاستثمار في الأصول الأكثر تقلبًا لتقليل المخاطر. كما أشار ديفيد جيونج، الرئيس التنفيذي لشركة Tread.fi، إلى أن طبيعة صناديق التحوط تمنعها من الانخراط الكامل في أصل واحد لفترات طويلة.

مع استمرار النمو في سوق العملات المشفرة، تواجه صناديق التحوط تحديات كبيرة للحفاظ على تنافسيتها، خاصة في مواجهة الصناديق المتداولة التي تقدم بدائل أكثر مرونة وأقل تكلفة للمستثمرين.

الاقتصاد العالمي يواجه تحديات تؤثر على أسواق العمل

أظهر تقرير «آفاق العمالة الاجتماعية العالمية: الاتجاهات لعام 2025» الصادر عن منظمة العمل الدولية أن الاقتصاد العالمي يشهد تباطؤًا يؤثر على تعافي أسواق العمل. رغم استقرار معدل البطالة عند 5% في عام 2024، إلا أن بطالة الشباب ظلت مرتفعة بنسبة 12.6%. كما أشار التقرير إلى تحديات مثل التوترات الجيوسياسية وتكاليف التغير المناخي والدين غير المحلول، مما يزيد من الضغط على سوق العمل. يوصي التقرير بالاستثمار في التدريب المهني، وتحسين البنية التحتية، وتوسيع الحماية الاجتماعية، واستغلال التقنيات الرقمية والطاقة الخضراء لتعزيز فرص العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الاقتصاد العالمي يستقر، لكن الاقتصادات النامية تواجه تحديات متزايدة

وفقًا لتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن البنك الدولي، يتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 2.7% خلال عامي 2025 و2026، إلا أن الاقتصادات النامية تواجه أضعف توقعات

للنمو طويل الأجل منذ عام 2000. تتباطأ معدلات النمو بسبب ارتفاع الديون، وانخفاض الاستثمارات، وزيادة تكاليف التغير المناخي. ومع ذلك، تظل هذه الاقتصادات تساهم بنحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يجعلها ذات تأثير كبير على التنمية العالمية. يدعو التقرير إلى تنفيذ إصلاحات داخلية تعزز الاستثمارات، وتعميق العلاقات التجارية، وتحسين استخدام الموارد لتحقيق تنمية مستدامة وتقليل الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة.

الاقتصاد الألماني ينكمش للسنة الثانية وسط تحديات هيكلية

أظهرت البيانات الصادرة عن المكتب الفيدرالي للإحصاء أن الاقتصاد الألماني انكمش بنسبة 0.2% في عام 2024، بعد انكماش بنسبة 0.3% في عام 2023. يُعزى هذا التراجع إلى عوامل هيكلية ودورية، بما في ذلك ارتفاع تكاليف الطاقة، وتباطؤ الصناعات التحويلية، وتراجع قطاع البناء بنسبة 3.8%. في المقابل، سجل قطاع الخدمات نموًا بنسبة 0.8%، مع أداء قوي في مجالات الصحة والتعليم. تأتي هذه التحديات الاقتصادية قبل أسابيع من الانتخابات المفاجئة، حيث تواجه ألمانيا ضرورة تنفيذ إصلاحات لتحفيز الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد.

تقرير أممي: اقتصاد إفريقيا يتحسن في 2025 رغم الركود العالمي

توقّع تقرير «الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه لعام 2025» الصادر عن الأمم المتحدة نمو اقتصاد إفريقيا بنسبة 3.7% في عام 2025 و4.0% في عام 2026، مدفوعًا بتعافي اقتصادات رئيسية مثل نيجيريا ومصر وجنوب إفريقيا، وجهود التكامل الإقليمي ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. ورغم ذلك، تواجه القارة تحديات مثل التضخم المرتفع، عبء الديون، والتأثيرات المناخية. يشير التقرير إلى أهمية الاستثمار في المعادن الحيوية والبنية التحتية المستدامة لتحقيق التنمية، مع الدعوة لتعزيز التعاون الدولي لمعالجة الأزمات الاقتصادية وتوفير الدعم للدول النامية.

الاقتصاد الصيني يحقق نموًا بنسبة 5% في عام 2024 وسط تحديات هيكلية

أظهرت بيانات الاقتصاد الصيني لعام 2024 نموًا بنسبة 5%، متجاوزة التوقعات الرسمية البالغة 4.9%، وذلك بفضل الدعم الحكومي للصناعة والصادرات. ومع ذلك، تستمر التحديات الداخلية والخارجية في التأثير على الاقتصاد، بما في ذلك ضعف الطلب المحلي، وتراجع سوق العقارات، وانخفاض معدلات الاستهلاك. كما انخفضت أسعار العقارات في المدن الكبرى، فيما سجلت الصناعات التكنولوجية نموًا ملحوظًا. من المتوقع أن يواجه الاقتصاد مزيدًا من الصعوبات في 2025 مع فرض تعريفات جمركية جديدة من قبل الولايات المتحدة، مما يبرز الحاجة إلى تحفيز الاستهلاك المحلي وإجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز الثقة الاقتصادية.

.. معلومة مصورة

نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص في مصر لم تتجاوز 23% خلال الفترة منذ 2019 وحتى 2024، تلك النسبة تشير الي وجود العديد من التحديات الاقتصادية والهيكلية التي تؤثر على البيئة الاقتصادية في مصر والتي منها هيمنة الحكومة على الجزء الاكبر من السيولة بالمصارف لغرض تمويل عجز الموازنة العامة من خلال شراء البنوك المحلية للسندات وأذون الخزانة الحكومية، وضعف الشمول المالى بمصر والذي يؤثر على قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، الذي يشكل عمودًا فقريًا للاقتصاد، يعاني من ضعف الوصول إلى التمويل بسبب متطلبات ضمانية صارمة وإجراءات بيروقراطية، وارتفاع تكلفة الاقتراض التى تؤثر على طلب القطاع الخاص على التمويل، حيث يفضل الكثير من الشركات العمل بمواردها الخاصة بدلاً من تحمل أعباء ديون باهظة التكلفة.

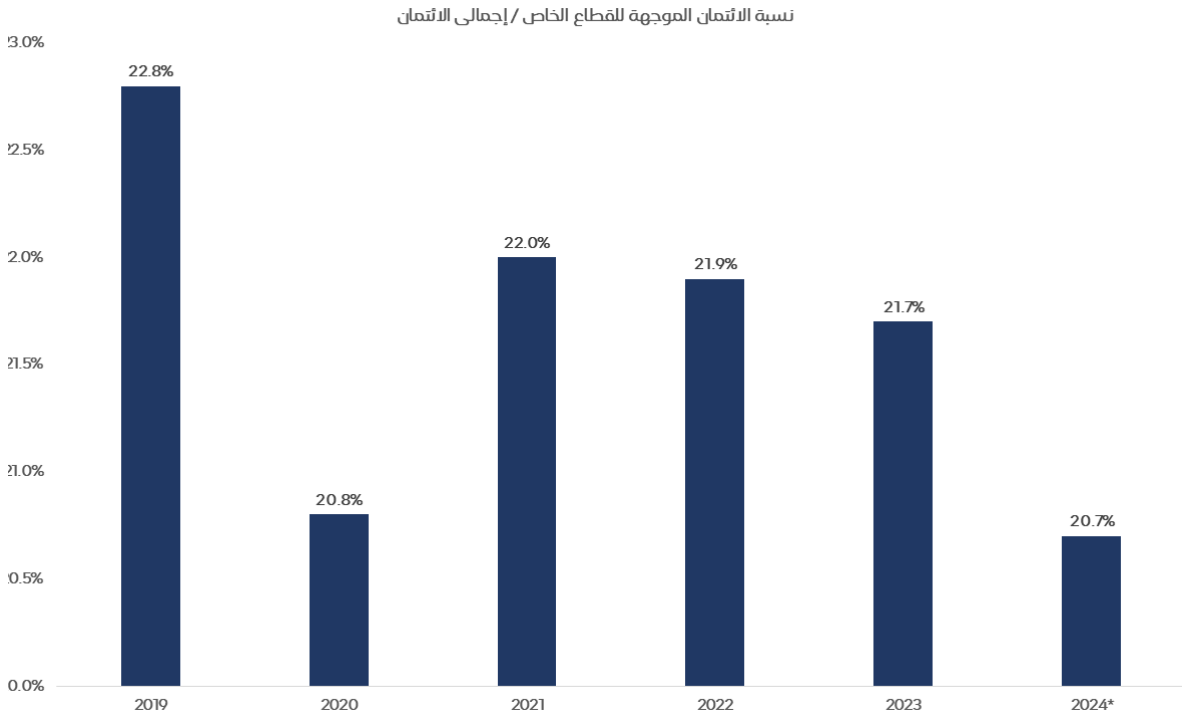

2024*: بيانات شهر نوفمبر 2024

مصدر البيانات: البنك المركزي المصري تقرير شهر نوفمبر 2024

.. مقالات تحليلية

اكتشاف نفرتاري:
مستقبل الغاز المصري

د. أحمد سلطان
دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

من المتوقع أن يظل الغاز الطبيعي محورًا هامًا في الاقتصاد العالمي خلال السنوات المقبلة، شهدت أسواق الغاز الطبيعي أحوالا متقلبة العام الماضي بسبب مزيج من العوامل الجيوسياسية والتغيرات المناخية وخطط انتقال الطاقة الخضراء بعيدة التحقيق حتى الآن. ويبدو من الأزمات السياسية الحالية أن عام 2025 لن يكون أفضل مما سبق. وقد احتل الغاز الطبيعي مكانة مركزية على خريطة الطاقة العالمية إذ يُعد مصدر وقود رئيسي للعديد من دول العالم لأنه أفضل من الفحم والنفط ويساعد في التحول إلى الطاقة الخضراء.

تولي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بقطاع الطاقة وبالأخص ملف الغاز الطبيعي خلال السنوات الأخيرة؛ إذ ترى الدولة أن تطبيق استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما جعلها تخطو خطوات جادة وسريعة نحو العمل على إستعادة مستويات الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، وذلك من خلال عوامل عدة شملت: عمليات البحث والاستكشاف في مناطق بكر لم يُكتشف بها الغاز الطبيعي والنفط من قبل.

شهدت صناعة الغاز في مصر تقلبات عديدة خلال العقد الماضي، فحقل الغاز ظهر، الذي اكتشفته شركة إيني الإيطالية عام 2015، يُعد اكتشافًا تاريخيًا ويُصنف كواحد من أكبر حقول الغاز في العالم، حيث تبلغ طاقته الإنتاجية نحو 850 مليار متر مكعب من الغاز، وقد أدى هذا الاكتشاف في البداية إلى ازدهار اقتصادي، لكن أزمة الدولار في السنوات الأخيرة وانخفاض إنتاج الغاز ألحقا أضرارًا كبيرة بالصناعة في مصر. وعليه، قد أضحى ملف الطاقة قضية محورية، وتحقيق أمن الطاقة في مصر يُشكل أمرًا حيويًا لحماية الأمن القومي لها، في وقت تعيش

فيه الدولة تحديين رئيسين؛ الأول: الارتفاع المتزايد في الطلب على الطاقة وتذبذب أسعارها (النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي)، والثاني: هو تزايد عدد السكان بشكل كبير.

أطلقت الحكومة المصرية مؤخرًا خطة لسداد مستحقات شركات الطاقة الأجنبية، بهدف تشجيع الاستثمارات الجديدة وتأهيل صناعة الطاقة. وقد يُشكل اكتشاف نفرتاري ليس فقط مصدرًا محتملًا للدخل لمصر، بل أيضًا فرصة لجذب لاعبين دوليين إضافيين إلى صناعة الغاز الطبيعي في مصر.

إشكالية الغاز الطبيعي في مصر:

يُعد الغاز الطبيعي من أهم المدخلات المهمة في البنية التحتية لتوليد الطاقة في مصر، إذ كان يمُثل في العام الماضي 2024 نسبة حوالي 51% من مجموع الطاقة الأولية التي يتم إنتاجها في مصر، وكان يُستخدَم في إنتاج حوالي 76.8% من التيار الكهربائي الذي يتم توليده، ولم يكن هذا الاعتماد على الغاز الطبيعي يطرح مشكلة عندما كان هناك فائضًا في مصر.

حيث كشفت بيانات حديثة عن عودة إنتاج مصر من الغاز الطبيعي إلى الصعود خلال شهر مايو الماضي لكن بنسبة زيادة طفيفة بلغت حوالي 0.6% لكنه لا يزال متراجعًا عند المقارنة بالشهر نفسه من عام 2023، وسط استمرار ارتفاع استهلاكه محليًا. حيث ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي في مصر إلى حوالي 4.28 مليارات متر مكعب خلال شهر مايو 2024، مقابل 4.26 مليارات متر مكعب في شهر أبريل السابق له، كما هو موضح في الشكل التالي.

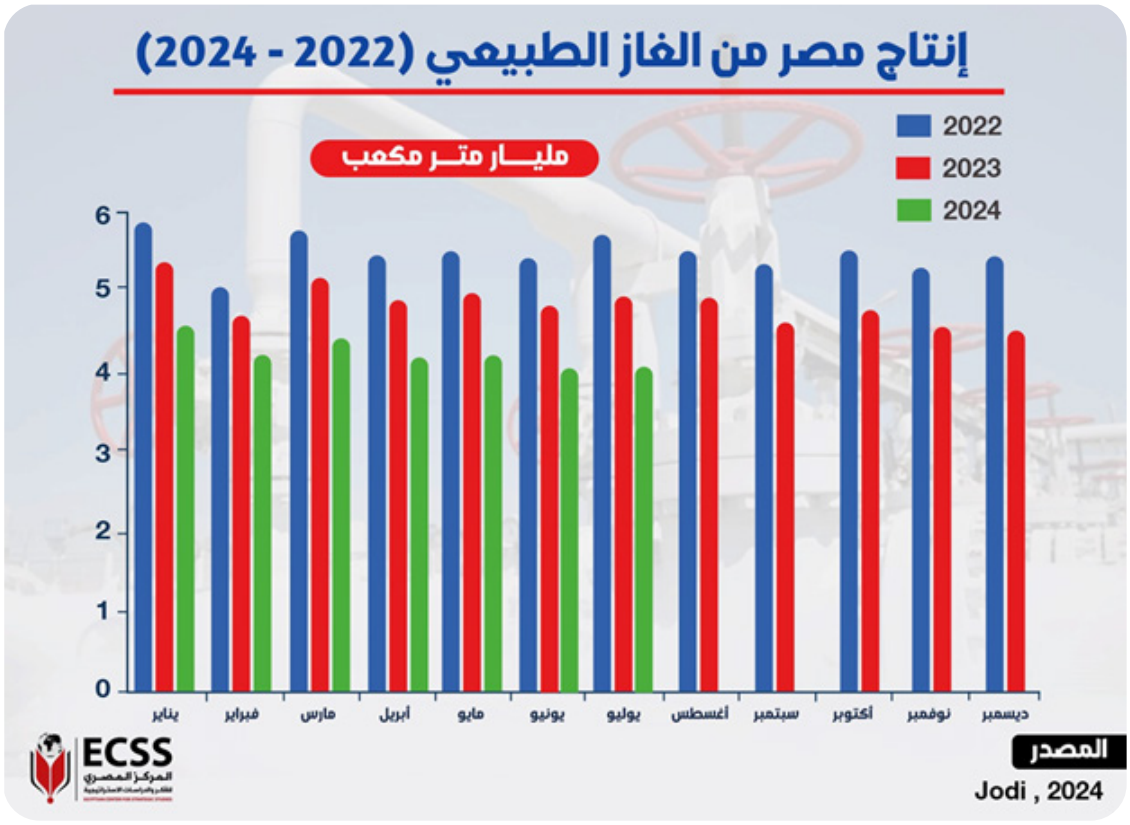

أمام ما تقدم، يعتمد قطاع الكهرباء على الغاز لتوليد التيار، وهو الأمر الذي تسبب في تعرُض القطاع لأزمة وعدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد على التيار الكهربائي في ظل ارتفاع درجات الحرارة خلال الصيف الماضي، لتوقف مصر صادراتها من الغاز المسال، بدءًا من مايو 2024، (استهلاك الكهرباء من الغاز الطبيعي والمازوت زاد عن التوقعات).

وعليه، يُعد النقص الحاد في الغاز الطبيعي من الأزمات الأكثر إلحاحًا التي واجهها الاقتصاد المصري في الصيف الحالي، وفي المقابل، دفع

النمو السكاني المتزايد والسريع في مصر، والمصحوب بتهافت شديد على استخدام الكهرباء. وبالنظر إلى إنتاجية الغاز الطبيعي في مصر، نجد أن مصر خلال فصل الصيف الماضي واجهت مشكلة مستدامة في كيفية الموازنة بين التصدير والاستهلاك الداخلي، من جهة؛ ومن جهة أخرى الموازنة بين الزيادة السنوية للاستهلاك الداخلي والإنتاج المحلي (هناك تناقص طبيعي من الغاز الطبيعي الناجم عن تقادم الحقول والسلوك الخزاني المتعارف عليه عالميًا)، وذلك نظرًا لزيادة المجالات التي يتم فيها استهلاك الغاز الطبيعي والزيادة السنوية العالية لعدد السكان الذي يفوق حوالي 107 ملايين نسمة.

علاوة على ذلك، تستهدف مصر زيادة إنتاج الغاز الطبيعي من خلال استغلال الفرص الواعدة فى مجال البحث والاستكشاف والإنتاج لزيادة معدلات الإنتاج والاحتياطيات من الثروات البترولية، وذلك من خلال عدد من المحاور، والتى تتضمن طرح مزايدات لاكتشافات جديدة، ودعم الاستثمار في البحث عن النفط والغاز الطبيعي من مناطق مصر البرية والبحرية، ودعم الجهود والإجراءات الرامية للإسراع بزيادة إنتاج الغاز الطبيعى، وتعظيم الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة بكل السبل لتحسين الإنتاج والتغلب على التحديات، وجاء إعلان قطاع البترول خلال الفترة الماضية عن حزمة من الحوافز تمثل أحد الآليات المهمة التي يقدمها قطاع البترول لتشجيع الإستثمار في عمليات زيادة الإنتاج من الغاز الطبيعي والنفط الخام، بما يعود بالنفع على القطاع والشركاء (حزمة حوافز جديدة تهدف إلى تشجيع زيادة إنتاج الزيت الخام والغاز الطبيعى)، كما هو موضح في الشكل التالي.

إن زيادة معدلات الاستهلاك المحلي وعدم وجود معادلة متزنة بين معدلات الاستهلاك ومستويات الإنتاج للدولة، يترتب عليها زيادة وفجوة كبيرة في فاتورة الاستيراد، مما يترتب عليه أعباء وضغوط على موازنة للدولة، ولذلك ستشهد الفترة المقبلة تعزيز عمليات البحث والاستكشاف في مجالي النفط والغاز الطبيعي، ذلك لما تمتلكه مصر من احتياطيات مؤكدة وضخمة، بالإضافة إلى جذب العديد من الشركات العالمية، وضخ استثمارات كبيرة في هذا الملف، ويوضح الشكل التالي تطور احتياطيات مصر المؤكدة من الغاز الطبيعي.

استكمالًا لما سبق، تعمل الدولة المصرية جاهدة على زيادة معدلات الحفر والتنقيب، وذلك بهدف زيادة احتياطياتها من الغاز الطبيعي. حيث تعمل الدولة على زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي، وذلك من خلال حفر آبار جديدة وتنمية الحقول القائمة والعمل على سرعة وضع الاكتشافات الجديدة على خريطة الإنتاج. وعليه، تلقى إنتاج الغاز

الطبيعي في مصر دعمًا جديدًا، وذلك من خلال تحقيق كشف تجاري جديد نفرتاري1- في الجزء الغربي من البحر المتوسط في منطقة مارقيا بواسطة شركة إكسون موبيل.

كشف نفرتاري في البحر المتوسط:

تسعى مصر من خلال أنشطة البحث والاستكشاف في غرب البحر المتوسط (منطقة بكر)، إلى إضافة احتياطيات جديدة من النفط والغاز الطبيعي إلى موارد مصر، كما يعكس ذلك جدية واهتمام الشركات العالمية الكبري العاملة في منطقة غرب المتوسط بالفرص والاحتمالات الواعدة الموجودة فيها.

وعليه، بدأت مصر أعمال الحفر في بئر نفرتاري للغاز الطبيعي، الواقعة في منطقة شمال مراقيا بغرب البحر المتوسط، وذلك من خلال سفينة الحفر فالاريس دي إس 9، وذلك بهدف العثور على احتياطيات جديدة، عند عمق مياه حوالي 1720 متر فى المنطقة الغربية للبحر المتوسط. وأظهرت نتائج التسجيلات البئرية وجود طبقتين اساسيتين حاملتين للغاز فى تكوين الكريتاسى، وجاري حساب التقديرات المبدئية لحجم الغاز الطبيعي. ويتميز البئر بأنه ليس عميق حيث يصل العمق النهائى لحوالى 2700 متر، مما يعطى الأمل فى سهولة وسرعة تنميته. كما إنه قريب من تسهيلات حالية بها سعة لاستقباله.

والجدير بالذكر أن شركة إكسون موبيل استخدمت جميع التقنيات الحديثة فى الحفر الى جانب أحدث تطبيق لمعالجة البيانات السيزمية لإثبات وجود الغاز المكتشفة فى هذه المنطقة البكر لأول مرة.

انعكاسات إيجابية مختلفة على الاقتصاد المصري:

شهد قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي في مصر على مدار السنوات الماضية تحقيق طفرة كبيرة في معدلات الإنتاج وخطط البحث والاستكشاف والتنمية وكذلك

المشروعات البترولية، وذلك من خلال استراتيجية متكاملة من عدة محاور، حيث تسعى مصر إلى خفض استهلاكها المحلي من الطاقة وزيادة معدلات الإنتاج من الغاز الطبيعي والنفط الخام، بهدف زيادة كمية صادراتها من النفط الخام والغاز الطبيعي، وبالتالي زيادة مواردها من العملة الصعبة. ومن هنا يجب إلقاء الضوء على الانعكاسات المختلفة والعوائد المتوقعة من تلك الاكتشافات التجارية المعلنة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- استخدمت إكسون موبيل جميع التقنيات الحديثة فى الحفر، واستخدام أحدث تطبيق لمعالجة البيانات السيزمية لإثبات وجود الغاز المكتشفة، مما يفتح الباب لتطبيق التكنولوجيات الحديثة في قطاع الطاقة.
- إضافة احتياطيات جديدة من الغاز الطبيعي، مع إمكانية تحقيق اكتشافات عديدة خلال الفترة المقبلة.
- يُشكل الكشف خطوة هامة نحو إستعادة مستويات إنتاج الغاز الطبيعي في مصر لمستوياته السابقة.
- المنطقة بكر، ويساعد قرب المنطقة من الأسواق المتعطشة للغاز الطبيعي في أوروبا والشرق الأوسط في تعزيز الجدوى الاقتصادية المحتملة لأي اكتشاف تجارية.
- سيؤدي الكشف إلى فتح آفاق جديدة لصناعة الغاز الطبيعي في غرب المتوسط.
- زيادة الثقة بين الشركات الأجنبية وقطاع البترول والغاز الطبيعي في مصر.
- زيادة معدلات الحفر في غرب المتوسط، وبالتالي زيادة معدلات الإنتاج من الغاز الطبيعي.

- الاكتشافات التجارية الحالية تأتي في إطار استراتيجية الدولة للنهوض بقطاع الطاقة، وفي إطار رؤيتها للتحول إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة وجذب الاستثمارات الأجنبية، مستغلة في ذلك موقعها الاستراتيجي والثروات الطبيعية التي تتمتع بها، وكذلك الأصول والبنية التحتية التي تم تطويرها على مدار السنوات السابقة وبالتحديد بعد عام 2014.

- الاكتشافات التجارية الجديدة ستحدث فرقًا كبيرًا في الاقتصاد المصري، وبالتالي زيادة العملة الأجنبية للدولة، ولذلك القيادة السياسية تنادي دائمًا بضرورة الإسراع في وضع الاكتشافات الجديدة على خريطة الإنتاج والتعجيل بتنفيذ خطط التنمية لها، (بدء الإنتاج)، وإن لم يحقق زيادة في الصادرات، فإنه سيقلل جزءًا كبيرًا من الواردات وبالتالي تنخفض فاتورة الاستيراد.

- تلك الاكتشافات الضخمة (التي تتمتع باحتياطيات كبيرة) قد تعطي دفعة قوية لمزيد من الاستثمارات والثقة بين الشركات الأجنبية والدولة المصرية، وبالتالي، تنعكس على توسعة نطاق الاكتشافات التجارية في مصر بشكل دائم وذلك على فترات طويلة الأجل، وبالأخص إن السوق المصرية تُمثل في الوقت الحالي من أفضل الأسواق الواعدة اقتصاديًا في المنطقة في مجال الطاقة.

- قد يغير كشف نفرتاري للغاز الطبيعي في الجزء الغربي من منقطة البحر المتوسط قواعد اللعبة المنطقة.

- تعطي تلك الاكتشافات التجارية دفعة قوية لزيادة الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في مصر، مما ينعكس على زيادة رقعة البحث الاستكشافي في الدولة.

- يُعد هذا الاكتشاف التجاري (نفرتاري) خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة لشركة إكسون موبيل، والذي يُشكل كشفًا

تجاريًا ضخمًا (مؤشرات لاحتياطيات ضخمة)، لتعزيز مكانتها في صناعة الغاز الطبيعي في مصر نحو المزيد من التوسع والتأثير الإيجابي في السوق المحلية.

- الاكتشافات الجديدة ستُسهم في تنمية موارد الدولة الدولارية، وبالتالي تعزيز مساعي الحكومة نحو سداد مستحقات الشركاء الأجانب لتحفيزهم على تعظيم الإنتاج، في ظل تحفيزات الإنتاج الأخيرة التي تم الإعلان عنها من خلال وزارة البترول والثروة المعدنية.

- تعمل مصر على تعزيز مكانتها كمركز إقليمي لتجارة وتصدير الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط، مستفيدة من الاكتشافات الكبرى في البحر المتوسط والبنية التحتية المتطورة التي تمتلكها.

القرب الجغرافي لمنطقة شرق البحر المتوسط من أسواق الطاقة في أوروبا والشرق الأوسط، التي تحتاج إلى إمدادات مستقرة من الغاز، يمنح الاكتشافات في مصر ميزة استراتيجية.

يُعد الغاز الطبيعي محوريًا في مصر لإنتاج الكهرباء، ويؤدي نقص إنتاجه إلى انقطاعات في التيار الكهربي، وتسعى مصر أيضًا إلى تعزيز التعاون مع الدول المجاورة لتحقيق التكامل الإقليمي في استغلال موارد الغاز الطبيعي وتحقيق أقصى استفادة منها، حيث يمكن لتصدير الغاز الطبيعي أيضًا يمثل مصدرًا رئيسيًا للعملة الأجنبية لمصر، وفي ظل الاهتمام العالمي بالطاقة النظيفة، تسعى مصر أيضًا إلى تعزيز استثماراتها في مشروعات الهيدروجين الأخضر واستغلال الغاز الطبيعي كمصدر انتقالي نحو مستقبل منخفض الكربون.

مجمل القول، شهد ملف الطاقة في مصر خلال العام الماضي مزيجًا غير متجانس تمثل في انخفاض مستويات إنتاج الغاز الطبيعي مع ارتفاعات غير مسبوقة في درجات الحرارة وتزايد الطلب المحلي على الطاقة. وعليه سعت مصر إلى تنويع مصادر الطاقة المختلفة؛ مما يدعم من خططها لسد الفجوة الحالية بين مستويات الإنتاج ومعدلات الاستهلاك المحلي، والعمل على أن تكون هناك استقلالية كبيرة في أمن الطاقة خاصةٍ في منطقة ليست بمنأى عن الصراعات الإقليمية، من خلال تعزيز جذب الاستثمارات الخارجية بمجال الطاقة وبالأخص في ملف الغاز الطبيعي، وهو ما يُعد حلًا آخر من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، لأن الغاز الطبيعي سيبقى مصدرًا موثوقًا ولعقود طويلة، فيما يتعلق بتوليد الكهرباء، أو مصدرًا للصناعة فقط.

وفي الأخير، أصبحت مرحلة إستعادة مستويات الغاز الطبيعي في مصر مرهونة بتحقيق اكتشافات تجارية جديدة مماثلة لكشف حقل ظهر التجاري، بالتزامن مع تنمية الحقول القائمة والإسراع في وضع الاكتشافات الجديدة على خريطة الإنتاج المصري.

الشركات الناشئة بين مصر والسعودية: تنافسية واستثمار مستدام

دعاء عبد المنعم

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

رغم تأثير التوترات الجيوسياسية العالمية والإقليمية، وضعف التمويل الموجه للشركات الناشئة، استطاعت مصر أن تحافظ على مكانتها كواحدة من أبرز وجهات استثمار رأس المال الجريء في الشركات الناشئة على مستوى القارة الإفريقية خلال عام 2024. وبلغ إجمالي الاستثمارات في الشركات الناشئة المصرية 329 مليون دولار، مما جعل مصر تتصدر المرتبة الأولى على مستوى القارة، وفقًا لأحدث التقارير الصادرة عن منصة «ماجنيت»، المتخصصة في بيانات وتحليلات استثمارات رأس المال الجريء.

ومع ذلك، أظهر التقرير انخفاضًا في قيمة الاستثمارات في مصر بنسبة 21% خلال العام الماضي، في سياق أوسع شهد تراجعًا بنسبة 40% في الاستثمارات الموجهة للشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا وباكستان، مقارنةً بعام 2023. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى ضعف التمويل العالمي.

الانكماش سيد الموقف

شهد قطاع الشركات الناشئة في إفريقيا خلال عام 2024 انكماشًا ملحوظًا، حيث تراجع إجمالي التمويل عبر القارة إلى 1.1 مليار دولار، مسجلًا انخفاضًا حادًا بنسبة 44% مقارنة بعام 2023. كما انخفض عدد المستثمرين المشاركين في تمويل الشركات الناشئة الإفريقية بنسبة 18% ليصل إلى 385 مستثمرًا. بالإضافة إلى ذلك، شهدت عمليات الخروج – التي تُعد مؤشرًا رئيسيًا لصحة منظومة الشركات الناشئة – تراجعًا بنسبة 27%، حيث تم تسجيل 22 عملية خروج فقط خلال العام.

أسباب الانكماش وتحديات السوق وفقًا لتقرير منصة «ماجنيت»، تعكس هذه الأرقام تحديات كبيرة تواجه الشركات الناشئة في القارة الإفريقية والمنطقة عمومًا. وعُزيت هذه التحديات إلى ضعف التمويل الناتج عن تأثر أصحاب رأس المال الجريء بتداعيات التوترات الجيوسياسية، التي أثرت بشكل كبير على أسواق رأس المال. وأدى ذلك إلى مراجعة المستثمرين لأولوياتهم التمويلية، لا سيما في ظل ارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الشركات الناشئة. علاوة على ذلك، لعبت التغيرات في السياسات المالية العالمية دورًا في إضعاف شهية المستثمرين نحو هذا النوع من الاستثمار.

السعودية تتصدر الشرق الأوسط ومصر تحافظ على مركزها على الرغم من هذه التحديات، أظهر التقرير تفوق المملكة العربية السعودية كأكبر وجهة للاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2024، حيث بلغت استثماراتها في الشركات الناشئة حوالي 750 مليون دولار، مستحوذة على 40% من إجمالي الاستثمارات الموجهة للمنطقة. في المقابل، جاءت مصر في المرتبة الثالثة، مما يعكس قدرتها على جذب التمويلات رغم الصعوبات.

التحديات التي تواجه الشركات الناشئة المصرية كشف طلب إحاطة قدمته النائبة مي أسامة عن خروج العديد من الشركات الناشئة المصرية إلى السوقين السعودي والإماراتي، نظرًا لما تقدمه هذه الأسواق من محفزات لا تتوفر في مصر.

وأرجعت النائبة هذه «الهجرة الجماعية» إلى التحديات الاقتصادية التي تفاقمت في مصر خلال العامين الماضيين نتيجة الحرب الروسية-الأوكرانية، والتي أثرت على استقرار القطاع الخدمي.

ومن أبرز التحديات التي تواجه الشركات الناشئة في مصر:

1. عدم استقرار سعر الصرف: أثر هذا العامل على قدرة الشركات على إعداد دراسات جدوى دقيقة، مما أعاق جهودها للحصول على التمويل اللازم.

2. القضايا الضريبية: تعاني الشركات من تقديرات ضريبية غير دقيقة وتأخيرات في الفحص الضريبي، مما يفرض عليها أعباء مالية إضافية.

3. التشريعات المعقدة: تعاني الشركات من غياب قوانين موحدة ومنظمة تدعم بيئة الاستثمار للشركات الناشئة.

دعوة لتحسين البيئة الاستثمارية دعت النائبة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لاستعادة الشركات الناشئة المهاجرة وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال:

- مراجعة النظام الضريبي المفروض على الشركات.
- إصدار قانون موحد يدعم الشركات الناشئة ويحد من الأعباء الإدارية.
- تحسين البيئة التشريعية لجعل السوق المصرية أكثر جذبًا للمستثمرين ورواد الأعمال.

نظـرة مسـتقبلية رغـم التحديـات، فـإن قـدرة السـوق المصريـة علـى جـذب الاسـتثمارات تعكـس إمكانياتهـا الكبيـرة فـي هـذا القطـاع. إلا أن الحفـاظ علـى هـذه المكانـة يتطلـب إصلاحـات جذريـة فـي السياسـات الاقتصاديـة والماليـة لدعـم الشـركات الناشـئة وتوفيـر بيئـة اسـتثمارية تنافسـية.

المجموعـة الوزاريـة لريـادة الأعمـال... ماهـو المنتظـر منهـا فـعلا؟

فـي سـبتمبر مـن العـام الماضـي، أصـدر الدكتـور مصطفـى مدبولـي، رئيـس مجلـس الـوزراء، قـرارًا بتشـكيل المجموعـة الوزاريـة لريـادة الأعمـال، علـى أن تُشـكل برئاسـة وزيـرة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة والتعـاون الدولـي، وعضويـة كل مـن: وزيـر الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات، ووزيـر التعليـم العالـي والبحـث العلمـي، ووزيـر الماليـة، ووزيـر التمويـن والتجـارة الداخليـة، ووزيـر الاسـتثمار والتجـارة الخارجيـة، والرئيـس التنفيـذي لجهـاز تنميـة المشـروعات المتوسـطة والصغيـرة ومتناهيـة الصغـر، وممثليـن عـن وزارة الصناعـة والبنـك المركـزي والهيئـة العامـة للرقابـة الماليـة.

ووفقًـا للقـرار، تهـدف المجموعـة الوزاريـة لريـادة الأعمـال بصفـة رئيسـية إلـى تعزيـز قـدرة الشـركات الناشـئة وبيئـة ريـادة الأعمـال لتحقيـق نمـو اقتصـادي مسـتدام ومتسـارع قائـم علـى التنافسـية والمعرفـة، ويسـهم فـي خلـق فـرص عمـل لائقـة.

وضمـن الأهـداف الفرعيـة للمجموعـة الوزاريـة: تنسـيق العمـل الحكومـي مـن أجـل سياسـات داعمـة للشـركات الناشـئة، وتعزيـز

بيئة ريادة الأعمال، وتعظيم استفادة الاقتصاد المحلي من الشركات الناشئة كمحرك رئيسي للنمو المتسارع، إلى جانب الإسهام في وصول الشركات الناشئة إلى الأسواق الدولية والتوسع العالمي، وربط التحديات الملحة في قطاعات الدولة المختلفة بالحلول المبتكرة من الشركات الناشئة، والحد من هجرة العقول عن طريق دعم رواد الأعمال من الشباب والمرأة، ودعم الشركات الناشئة كثيفة العمالة.

وتُباشر المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، في سبيل تحقيق أهدافها، عددًا من الاختصاصات، تتضمن التصديق على إطار عمل تنسيقي وآليات تنفيذه ومتابعته، وإنشاء وإدارة برامج مشتركة لدعم الشركات الناشئة تجمع بين موارد وخبرات الوزارات المختلفة، بالإضافة إلى اقتراح سياسات وقوانين ولوائح لتحقيق الهدف الرئيسي للمجموعة، وضمان توافق الأنشطة والمبادرات عبر الهيئات الحكومية المختلفة، بما من شأنه تلافي التضارب بين السياسات والتشريعات الصادرة عن الوزارات المختلفة، إلى جانب ما يسنده إليها رئيس مجلس الوزراء من اختصاصات أخرى مرتبطة بأهداف المجموعة.

وفي ظل خروج العديد من الشركات الناشئة من السوق المصرية إلى أسواق أخرى، كان من المنتظر أن يُوكل إلى اللجنة أيضًا دراسة أسباب خروج هذه الشركات من السوق المحلية، ودراسة عوامل القوة والجذب التي تمتلكها أسواق مثل الإمارات والسعودية، والتي استطاعت جذب هذه الشركات إليها. دراسة هذه العوامل تُعد في غاية الأهمية، خاصة مع تمتع مصر بتعداد سكاني شاب كبير

(حوالي 20٪ من التعداد السكاني المصري من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-29 عامًا، وفق آخر إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

كما أنه من الملح جدًا أن تقوم اللجنة بحصر عدد الشركات الناشئة التي خرجت من السوق المصرية، ووضع الآليات المناسبة لإعادتها مرة أخرى إلى السوق، أو على الأقل تقديم سبل الدعم والمحفزات اللازمة لشركات أخرى تعمل في المجالات ذاتها لتكون بديلة لها.

هذه المجموعة تعكس الاهتمام الحكومي بهذه النوعية من الأنشطة الاقتصادية، وهي رسالة إيجابية لمجتمع ريادة الأعمال في مصر. لكن من المهم أيضًا وضع الآليات الكفيلة بجذب شركات ناشئة من جنسيات أخرى لتحقيق التنوع ونقل الخبرات للسوق المصرية.

السعودية نموذجا

جزءًا من رؤيتها حتى عام 2030، كثفت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة جهودها لدعم الشركات الناشئة محليًا وجذب شركات للسوق السعودية في الوقت ذاته، من خلال إطلاق العديد من المبادرات والآليات وإقرار التشريعات التي من شأنها توفير بيئة جاذبة وآمنة للشركات الناشئة، التي تعاني من تحديين رئيسيين: ضعف التمويل وارتفاع درجة المخاطرة في الاستثمار في هذه النوعية من الأنشطة الاقتصادية.

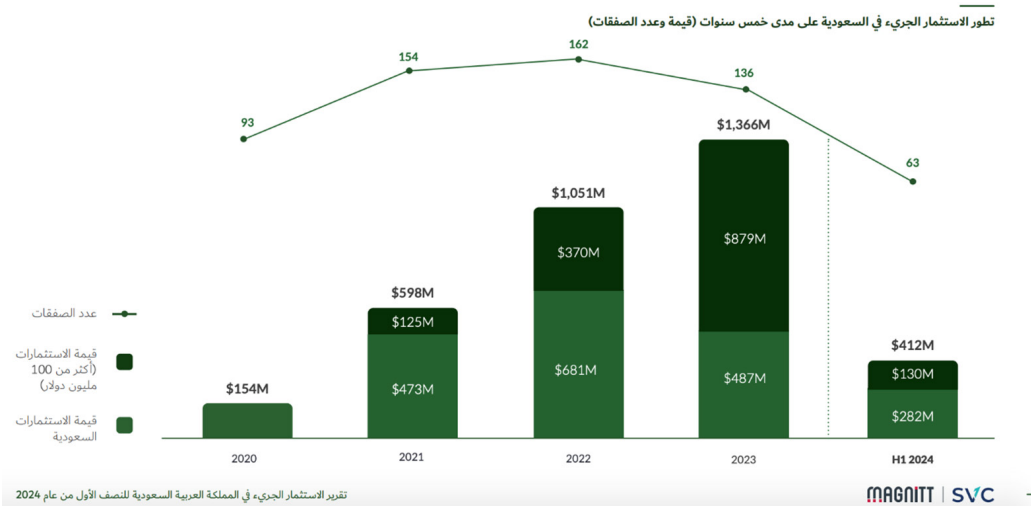

ما قامت به المملكة من جهود تستطيع مصر تطبيقه والتفوق عليه، خاصة وأن دعم هذه النوعية من الأنشطة الاقتصادية من شأنه دعم الاقتصاد المصري الذي يسعى لتحقيق مستويات مرتفعة من النمو، وتوفير فرص عديدة للعمل، وتعزيز التوجه لتنويع الاقتصاد المحلي. كما أن مصر تمتلك عددًا من الإمكانات الواعدة، وعلى رأسها الكفاءات الشابة، وانخفاض تكاليف التشغيل والعمالة مقارنة بالأسواق المناظرة، وخاصة السوق الخليجي.

تلعب الحكومة السعودية، ممثلة في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، دورًا حيويًا في تعزيز بيئة ريادة الأعمال من خلال مجموعة من المبادرات والبرامج، بما في ذلك:

برنامج تطوير التقنية الوطني (NTDP):

برنامج وطني يساهم في تطوير بيئة التكنولوجيا في المملكة وزيادة فعاليتها من خلال دفع النمو المستدام باستخدام

تـدخلات وآليـات دعـم مختلفـة تكمـل الجهـود المبذولـة مـن قبـل أصحـاب المصلحـة الآخريـن. يلعـب البرنامـج أيضًـا دورًا أساسـيًا فـي تعزيــز جميــع العوامــل المســاعدة التــي تؤثــر علــى نمــو ســوق التكنولوجيـا، بهـدف جعـل المملكـة مركـزًا إقليميًـا جذابًـا للابتـكار والاسـتثمار فـي هـذا القطـاع. ومـن بيـن خدماتـه: التمويـل لتطويـر التكنولوجيـا وتقديـم الدعـم، وفريـق التقنيـة، وإعـادة التوطيـن.

اليونيكورن السعودي:

برنامـج وطنـي يدعـم ويمكّـن الشـركات التقنيـة ذات النمـو العالـي للوصــول إلــى مرحلــة اليونيكــورن، مــن خلال توفيــر مجموعــة متكاملـة مـن الخدمـات والعـروض مثـل التوسـع العالمـي، وتطويـر المواهـب، والتوظيـف، والربـط مـع المسـتثمرين والقطـاع الخـاص، وتقديــم الإرشــاد والتوجيــه.

مرحلــة اليونيكــورن تشــير إلــى تخطــي رأس مــال الشــركة مليــار دولار. وقــد ظهــر المصطلــح لأول مــرة فــي عــام 2013.

مركز ريادة الأعمال الرقمية (CODE):

مركـز تقنـي يسـعى للاسـتفادة مـن وتيـرة نمـو الاقتصـاد الرقمـي السـعودي، مـن خلال تسـريع وقيـادة تطويـر المعرفـة الرقميـة، وتمكيـن المواهـب المحليـة، وتعزيـز ريـادة الأعمـال الرقميـة فـي جميـع مراحـل الشـركات الناشـئة. يقـدم المركـز خدمـات متعـددة مثـل اسـتضافة فعاليـات للتواصـل، وحاضنـات ومسـرعات، وتطويـر القـدرات الرقميـة.

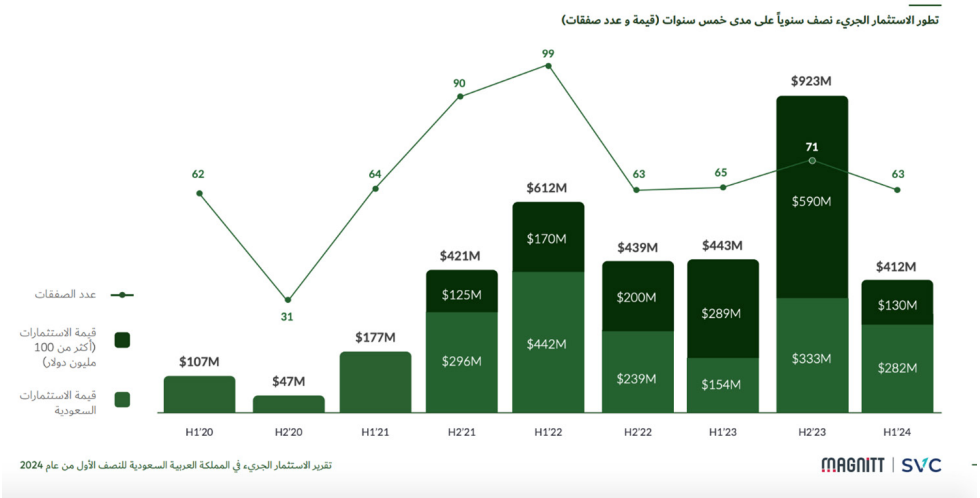

تقدم المملكة العربية السعودية مجموعة من المحفزات الضريبية لدعم الشركات الناشئة وتعزيز بيئة ريادة الأعمال. تشمل هذه المحفزات إعفاءات ضريبية على ضريبة الدخل للشركات الناشئة، مما يساعدها على تقليل الأعباء المالية خلال السنوات الأولى من التشغيل. بالإضافة إلى ذلك، توفر المملكة إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة للشركات الناشئة التي تقل مبيعاتها عن 1.5 مليون ريال سعودي، حيث يمكن لهذه الشركات الاستفادة من معدل مخفض قدره 5٪ على ضريبة القيمة المضافة على سلع وخدمات محددة.

كما تقدم المملكة تخفيضات ضريبية للشركات الناشئة في بعض المناطق الاقتصادية الخاصة، حيث يمكن أن تصل نسبة الضريبة إلى 5٪ لمدة تصل إلى 20 عامًا. هذه المبادرات تأتي ضمن جهود المملكة لتعزيز جاذبيتها الاستثمارية وتشجيع المزيد من الشركات الناشئة على الانطلاق والنمو داخل السوق السعودي.

إلـى جانـب ذلـك، تشـمل المحفـزات تقديـم خصومـات علـى النفقـات المتعلقـة بالأبحـاث والتطويـر، وتسـهيل إجـراءات تسـجيل الشـركات الناشـئة فـي النظـام الضريبـي. كمـا تتيـح المملكـة تأسـيس الشـركات مـن خلال شـبكة الإنترنـت، ممـا يسـاهم فـي تبسـيط عمليـة تأسـيس الشـركات الجديـدة.

تقـدم المملكـة أيضًـا محفـزات خاصـة للشـركات التـي تسـهم فـي تحقيـق رؤيـة المملكـة 2030 مـن خلال الأنشـطة التـي تمارسـها، بهـدف تعزيـز النمـو الاقتصـادي المسـتدام وتنويـع مصـادر الدخـل.

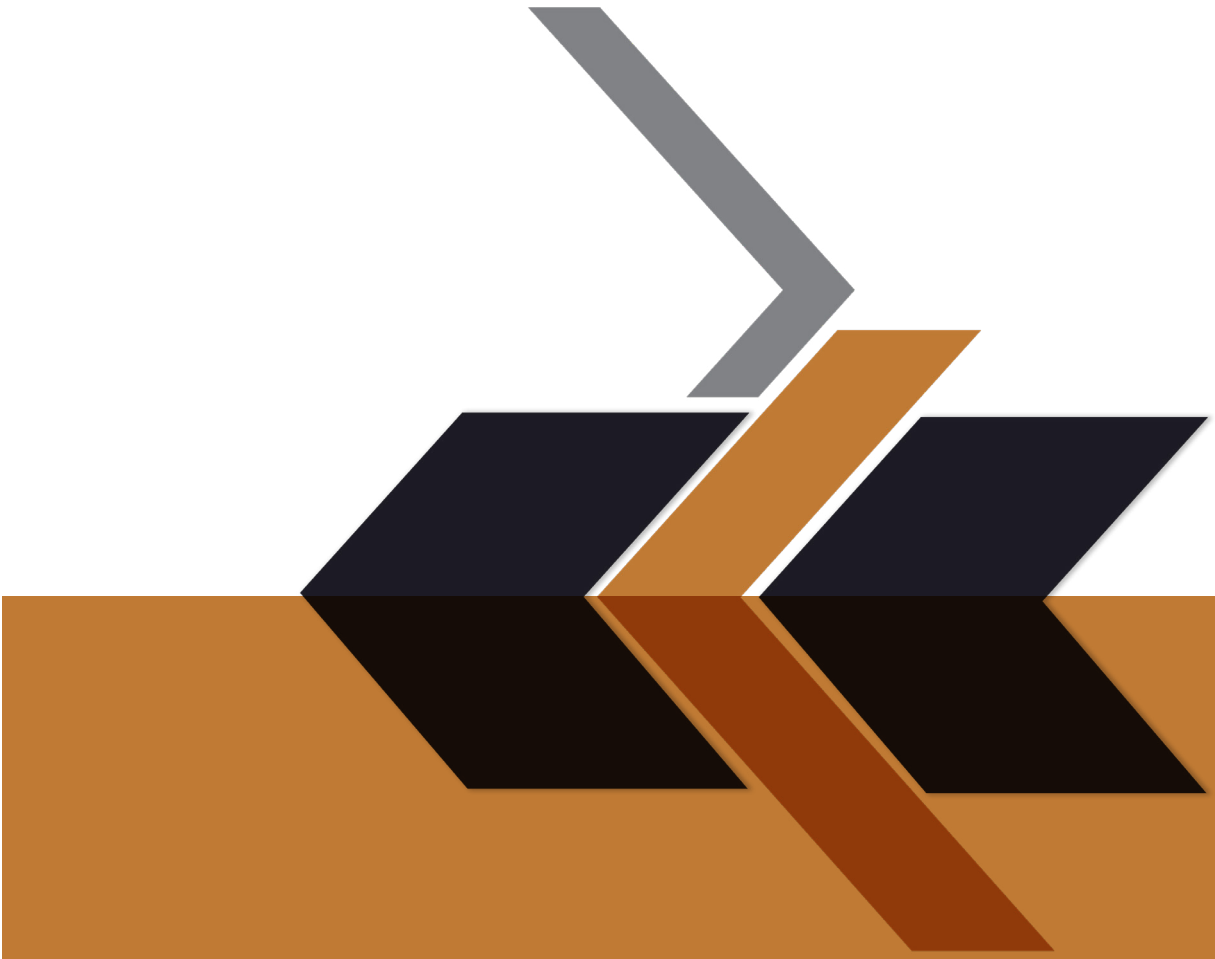

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg